PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**27-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Prime Minister: Price increase for local drugs helps companies manufacture – Citizens criticize drug price increase and pharmacists: It helps domestic products**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Essa Morshed**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

رئيس الوزراء : رفع أسعار الدواء المحلى لمساعدة الشركات على الإنتاج

وزير الصحة: ٦ جنيهات فقط.. الحد الأقصى للزيادة لكل علبة

■ لقاء جانبى لرئيس الوزراء مع وزير الصحة «تصوير : أشرف شحاتة»

كتب عيسى مرشد :

أكد مجلس الوزراء فى اجتماعه أمس على ان يكون الحد الأقصى للزيادة التى تم اقرارها لتحريك أسعار الأدوية للفئات من ٣٠ جنيها فاقل بنسبة ٢٠٪ ٦ جنيهات فقط للعبوة بالكامل وذلك طبقا للاسعار الموضحة بجداول الاصناف التى يطبق عليها القرار وعددها حوالى ١٢٠٠ صنف والتى سيتم الإعلان عنها تفصيلا فى الصحف الرسمية.

وشدد المجلس على انه سيتم مواجهة أى تلاعب أو اتجار أو استغلال فى الادوية بكل حسم وحزم.. وتقرر فرض عقوبات رادعة على أية مخالفة من جانب الشركات المنتجة أو الموزعة أو مخازن الادوية او الصيدليات منها وقف التعامل مع تلك الشركات وتحويل المخالف للنيابة العامة طبقا لقانون التسعير الجبرى على تحرير المستحضر المخالف والغلق المخالف للصيدليات المخالفة كما تقرر تخصيص خط ساخن بوزارة الصحة رقم ٢٥٣٥٤١٥٠ لتلقى الشكاوى من المواطنين.

وقال المهندس شريف رئيس الوزراء ان الهدف من زيادة اسعار الادوية هو توفير الدواء المحلى ومساعدة الشركات على تطوير انتاجها بدلا من الدواء المستورد المرتفع السعر.

مشيرا الى انه حدث خطأ فى تطبيق القرار وتم توضيح الامور لضبط سوق الدواء والزيادة لن تتجاوز ٦ جنيهات.

من جانبه قال الدكتور احمد عماد الدين راضى وزير الصحة والسكان ان مجلس الوزراء ناقش خلال الاجتماع قرار رفع أسعار الادوية بنسبة ٢٠٪ والتى تقل عن ٣٠ جنيها ، لافتا الى ان القرار تم تفسيره بشكل مخالف لما هو مستهدف منه مما جعل بعض الشركات والصيدليات ترفع أسعار الدواء بشكل مبالغ فيه حيث تم استغلال القرار لزيادة بعض الادوية وهو ما عانى منه المواطن المصرى من خلال بيع الشريط ب ٣٠ جنيها وليس العبوة.

واضاف وزير الصحة فى مؤتمر صحفى بمقر مجلس الوزراء ان المجلس قرر اضافة فقرة توضيحية للقرار تحكم وتفعل القرار ومفادها ان الموافقة على زيادة أسعار الادوية المتداولة فى السوق المصرى بحد أقصى ٦ جنيهات للعبوة الواحدة بما تحتويه من شرائط حيث تم عمل جداول لاصناف الأدوية والأسعار عليها ويتضمن السعر والصنف بعد التعديل بحيث لا يكون هناك مكان للتلاعب على المواطنين وسوف يتم تعميم واعلان ذلك عن الادوية فى وسائل الاعلام غدا حتى يتم تداولها للمريض قبل الصيدلى والموزع والمنتج .

وقال الوزير ان القرار ينفذ فورا وتعتبر القوائم المعتمدة من قبل مجلس الوزراء هى المرجعية للسعر الجبرى للعبوات المباعة حاليا للمستحضرات المسجلة المتداولة والمباعة فى السوق المصرى فى كافة المؤسسات الصيدلية فى جميع أنحاء مصر .. وأشار وزير الصحة انه سيتم توزيع الجداول على الصيدليات والشركات ومراكز التوزيع : لافتا الى انه هناك الف صيدلى سيقومون بمتابعة ومراجعة ٧٠ الف صيدلية و٤٥ صيدليا سيقومون بمراجعة شركات الانتاج ومجموعة اخرى من الصيادلة سيقومون بمراجعة شركات التوزيع .جاء هذا ردا على أسئلة الصحفيين خلال المؤتمر الصحفى .

ونبه الوزير انه سيتم توقيع عقوبات على المخالف وان اى شركة او موزع أو صيدلية مخالفة سيتم تحريز المستحضر المخالف ووقف التعامل مع الشركة المنتجة وتحويل الشركة المخالفة للنيابة العامة طبقا للقانون، كما سيتم بالنسبة لشركات التوزيع ومخازن الأدوية تحريز المستحضر المخالف وتحويل المخالفين للنيابة العامة من خلال ادارات التفتيش .

كما سيتم تحويل الصيدلى المخالف للنيابة العامة وإغلاق الصيدلية اداريا بقرار اعتمادا على المحافظة التابعة لها.

من ناحية أخرى أكدت نقابة الصيادلة موافقتها على قرار الحكومة بزيادة أسعار الادوية منخفضة الثمن بنسبة ٢٠٪ من سعرها بحد اقصى ٦ جنيهات، وذلك رغبة منها فى توفير الدواء للمريض المصرى بدلا من لجوئه الى البدائل مرتفعة السعر.

المواطنون ينتقدون قرار زيادة الأسعار .. والصيادلة : يدعم المنتج المحلى

كتب حافظ محمدى و محمد وهدان :

انتقد عدد من المواطنين قرار رفع أسعار الدواء المحلى مؤكدين أن هذه الزيادة تمثل ضغطا عليهم بينما أكد الصيادلة أن القرار يدعم المنتج المحلى ويطور من أداء الشركات.

يقول مهندس فريد سامى ان قرار مجلس الوزراء برفع أسعار الدواء يمثل ضغطا على أصحاب الأمراض المزمنة، مضيفا بأن علبة الدواء التى كان سعرها ١٢جنيها أصبحت بـ٢٤ جنيها «فى السوق كله غالي» فيما اكد هانى عبد الخالق موظف ان اسعار الأدوية ارتفعت بشكل ملحوظ فى الفترة الاخيرة مضيفا بأنه قام بشراء قطرة للعين منذ فترة بـ ١٢ جنيها اما الان فقد وصل سعر العبوة الى ١٧ جنيها وايضا «عبوات الفوار» والتى كانت بـ ٤ جنيهات وصل سعرها لاكثر من ٦ جنيهات ونحن مقبلون على شهر رمضان وكل شئ أصابه الجنون واختتم هانى حديثه بملاحظة على احدى علب الادوية والتى كتب عليها سعر اقل مما دفعه فى الفاتورة وذلك باحدى الصيدليات الكبرى بمنطقة الزمالك..

«خراب بيوت»

ويرى عثمان طه «سماك» بأن ازمة الأدوية خراب بيوت للبسطاء وبالأخص ادوية امراض العظام والمخ والأعصاب والمسالك البولية مضيفا بأن دخله لايكفى سوى متطلبات الحياة الأساسية واضطر الى تأجيل شراء بعض الأدوية التى احتاجها لأسابيع، أما صباح زينهم المرأة السبعينية والتى افترشت عبوات الأدوية الفارغة الخاصة بها بجانب صيدلية الأسعاف فى وسط البلد لتراها تمد يدها الى المارة طالبة اياهم بمساعدتها فى شراء هذه الأدوية حتى سقطت على الأرض من شدة حرارة الشمس وعند حديثنا معها اكدت انها تعانى من امراض عديدة مثل الروماتيزم والتهاب الأعصاب الطرفية والضغط والسكر وانها جاءت من شبرا الى صيدلية الإسعاف لكى تشترى الدواء بسعر اقل ولكن «هنا زى هناك» «على حد قولها» فاضطرت الى الجلوس على الرصيف فى الشارع بمنطقة الإسعاف وطلب المساعدة من اصحاب القلوب الرحيمة.

■ الصيدلى أحمد عبد العزيز ينتقد قرار رفع الأسعار من جانب شركات الأدوية

ظاهرة غريبة

على جانب آخر قال الصيدلى أحمد محمد عبد العزيز مدير إحدى الصيدليات بمنطقة الزمالك أن الأدوية التى تتراوح أسعارها من جنيه واحد إلى عشرة جنيهات زادت ٢ جنيه والتى تتراوح بين ١٠ إلى ٣٠ جنيها زادت بنسبة ٢٠٪ وما فوق ذلك لم يحدث له زيادة، لكن بدأت تظهر ظاهرة غريبة وهى انه عند بيع كل شريط برشام بمفرده تطبق عليه الزيادة المقررة وإن كانت العلبة بها أكثر من شريط وسعرها أكثر من ٣٠ جنيها يتم بيع كل شريط بمفرده بزيادة ٢٠٪ وهذا ما يحدث من بعض الصيدليات فقط وليس كلها، وكان المفروض على وزارة الصحة قبل إقرار التسعير الجديدة للدواء أن تنتظر حتى يتم بيع الأدوية الموجودة بالصيدليات وتطرح الشركات الأدوية الجديدة بالكود والسعر الجديد.

وقال الصيدلى أحمد سليم للأسف الفترة الماضية كثير من الأدوية لم تكن متوفرة وكان يوجد معاناة لدى المرضى فى البحث عنها وذلك لأن خطوط الإنتاج كانت تعانى من عدم وجود المادة نتيجة ارتفاع سعر الدولار وأتوقع ان بعد هذه الزيادة فى الأسعار سيكون لدى الشركات فرصة أفضل لاستيراد المواد الخام التى تستخدم فى صناعة الدواء وبالتالى يتوفر بالصيدليات، وزيادة الأسعار ليست بنسبة كبيرة وشملت شريحة كبيرة من الأدوية والتى يقل سعرها عن ٣٠ جنيها وهى تمثل ٣٠ ٪ من الأدوية الموجودة بالسوق والأقل من ١٠ جنيهات تمثل هامشا بسيطا هى جميعها أدوية عبارة عن مسكنات ولا تخص الحالات المرضية الصعبة.

زيادة الأسعار

وأكد محمود فؤاد «رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء» ان هذا القرار كان متوقعا منذ فترة نقص ١٧٤٠ صنفا بالاسواق منهم ١٨٠ صنفا اكثر اهمية لكثير من المرضى مضيفا بأن سبب الزيادة نتيجة لارتفاع اسعار الدولار ولكن هذا لم يحدث منذ اكثر من ٣٠ عاما حيث كانت قرارات زيادة الاسعار تطبق على ادوية بعينها الا ان القرار شمل جميع الادوية مما تسبب فى احداث حالة من البلبلة بعد ان زادت جميع أسعار الادوية التى يقل سعرها عن ثلاثين جنيها والتى يحتاجها الكثير من المصريين الذين ليسوا تحت مظلة التأمين الصحى مؤكدا ان هذا القرار ساهم بشكل كبير فى تقليل الخسائر لشركات الادوية.

من جانبه اكد د.اسامة رستم «عضو لجنة غرفة الدواء ونائب رئيس مجلس ادارة ايبكو للأدوية» ان ازمة ارتفاع اسعار الدواء سواء نتفق اونختلف مع قرار الزيادة فانه يزعج المواطن ولكن هذا الارتفاع جاء بسبب ارتفاع معدلات التضخم وتراجع الجنيه المصرى امام الدولار فمنذ عام ١٩٩٠ كانت اسعار الدواء ثابتة واضاف رستم بان الأدوية لها طبيعة خاصة فهى امن قومى وأهم من الغذاء لدى قطاع كبير من المصريين.